

بيان



قاطنو مخيم الركبان في وقفة احتجاجية للمطالبة بفك الحصار الذي تفرضه قوات النظام السوري على المخيم - 8/ آب/ 2022

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة يؤكد أن سوريا بلد غير آمن لعودة اللاجئين

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تتعاون مع لجنة التحقيق
الدولية منذ عام 2011 وتدعم استمرار ولايتها وترحب
بتوصياتها

أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية [تقريرها السادس والعشرين](#) يوم الأربعاء 14/أيلول/2022، والذي ستقدمه اللجنة إلى مجلس حقوق الإنسان يوم الخميس 22/أيلول/2022، ويغطي التقرير المدة ما بين 1/كانون الثاني و30/حزيران/2022. ويوثق التقرير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء سوريا، وقد اعتمد على 501 مقابلة مباشرة.

قمنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمراجعة التقرير، الذي جاء في 50 صفحة، ونورد فيما يلي موجزاً عن أبرز النقاط التي تحدّث عنها:

تحدث التقرير عن استمرار مختلف أشكال الانتهاكات على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، ووصف العام الجاري 2022 بأنه الأسوأ منذ اندلاع الحراك الشعبي على صعيد الوضع الاقتصادي والإنساني، موضحاً أن نحو 14,6 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية¹. ونرى أن هذه نتيجة حتمية للانتهاكات المستمرة والمتراكمة منذ قرابة 11 عاماً.

أشار التقرير إلى انعدام الأمن في جميع المناطق الخاضعة للنظام السوري، وقال إن قوات الأمن والمليشيات المحلية والأجنبية تسيطر على نقاط التفتيش ومراكز الاحتجاز وتسيء استخدام سلطاتها، وتمارس عمليات ابتزاز بحق المواطنين لتحصيل الأموال². كما أكد على استمرار عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والموت بسبب التعذيب ضد المواطنين بمن فيهم اللاجئين أو النازحين العائدين إلى مناطق سيطرة النظام السوري³.

وتطرق التقرير إلى أنماط أخرى من الانتهاكات التي قال بأنها تشكل عقبات أمام عودة آمنة وكريمة ومستدامة للاجئين، مثل الاستخدام التعسفي للتصاريح الأمنية التي يفرضها النظام السوري بهدف تقييد الحريات⁴، وتعد شرطاً مسبقاً للحصول على حقوق الملكية والسكن الأساسية. وفي هذا السياق أكد التقرير على أنه يجب ضمان أن تكون عودة اللاجئين السوريين طوعية وآمنة وألا يترتب عليها أذى جسدي أو انتهاك لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

وعن العمليات العسكرية على المناطق الخاضعة لبقية أطراف النزاع قال التقرير إن النظام السوري استمرّ في استهداف المدنيين في مناطق شمال غرب سوريا، وذلك بدعم من روسيا، وأشار إلى رصد طيران حربي روسي تزامناً مع غارات استهداف أعياناً مدنية⁵، ونشير هنا إلى ترحيب الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالإشارة إلى مسؤولية القوات الروسية وهو الأمر الذي أوصينا به اللجنة مراراً، إثر مراجعتنا لكل من تقاريرها بعد إطلاقه.

¹ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 9.

² الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 14.

³ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 15.

⁴ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 27.

⁵ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 45.

قال التقرير إنَّ هيئة تحرير الشام قيّدت الحريات الأساسية بما فيها حرية التعبير، واستمرت في احتجاز صحفيين ونشطاء على خلفية الرأي ممن يناهضون سياساتها⁶، ومنع المحتجزون من الاتصال بذويهم، كما حرموا من الرعاية الطبية. إضافةً إلى استيلاء الهيئة على أملاك خاصة واستخدامها، وتركز ذلك على أملاك المعارضين لهيئة تحرير الشام بمن فيهم من النازحين⁷.

وذكر التقرير أنَّ فصائل في الجيش الوطني استمرّت في عمليات الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، وأن عناصر تابعة للجيش قد مارست التعذيب بما فيه العنف الجنسي، وبعض حالات التعذيب تسببت في موت المحتجز⁸، وتشكل هذه الممارسات جرائم حرب. وأشار التقرير إلى أن الجيش الوطني قيّد في مناطق سيطرته حرية التعبير والتجمع، وارتكب هذا النوع من الانتهاكات بحق المرأة على أساس جنساني⁹. ومارست فصائل في الجيش الوطني في مناطق سيطرتها الاستيلاء على الممتلكات تزامناً مع عمليات الاحتجاز¹⁰ وبحسب التقرير فإنّ مصادرة الممتلكات من قبل أطراف النزاع ترقى حد النهب، الذي هو جريمة حرب.

تحدث التقرير عن المخيمات في شمال شرق سوريا، وقال إن قوات سوريا الديمقراطية استمرت في احتجاز قرابة 58 ألف شخص بينهم نحو 17 ألف امرأة و37 ألف طفل في مخيمي الهول وروج. مشيراً إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، وحرمان قاطني المخيمات من الرعاية الصحية وأبسط مقومات الحياة الأساسية بما فيها المياه الصالحة للشرب، والمرافق الصحية. إضافةً إلى انعدام الأمن في مخيم الهول وتكرار حوادث القتل¹¹، وفي هذا الصدد طالب التقرير قوات سوريا الديمقراطية باتخاذ المزيد من الخطوات لمنع عمليات القتل داخل المخيمات والتحقيق فيها. ووفقاً للتقرير إن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن قوات سوريا الديمقراطية تنتهك الالتزام بمعاملة جميع الأفراد الذين لا يشاركون - أو توقفوا عن المشاركة - في الأعمال العدائية معاملة إنسانية، وفي بعض الحالات ارتكبت أعمالاً ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري¹². وفي سياق متصل طالب التقرير الدول باستعادة رعاياها المحتجزين في شمال شرق سوريا بسبب ارتباطهم المزعوم بتنظيم داعش، ولا سيما الأطفال مع أمهاتهم.

⁶ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 58.

⁷ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 61.

⁸ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 72.

⁹ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 79.

¹⁰ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 76.

¹¹ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 97.

¹² الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 101.

وأشار التقرير إلى اعتقال قوات سوريا الديمقراطية معارضين لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والإدارة الذاتية الكردية¹³، كما قيّدت حرية التعبير في مناطق سيطرتها بشكل خاص على الصحفيين¹⁴.

طالب التقرير أطراف النزاع في سوريا باحترام القانون الدولي، والتوقف عن جميع الهجمات العشوائية والمباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، وإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية في الحوادث التي خلّفت إصابات في صفوف المدنيين وتورّطت فيها قواتها، وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وعدم تكرارها، ونشر نتائج هذه التحقيقات للسوريين.

كما أكد على ضرورة وقف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، في جميع أماكن الاحتجاز، ووقف جميع أشكال الاحتجاز مع منع الاتصال، والإفراج عن المحتجزين تعسفاً، وضمان محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات من خلال محاكمات عادلة. وفي السياق ذاته طالب بوقف جميع حالات الاختفاء القسري واتخاذ جميع التدابير الممكنة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2474 (2019)، لتحديد مكان جميع المحتجزين و/أو المختفين، وتحديد مصيرهم أو أماكن وجودهم، وضمان التواصل مع أسرهم.

وقد أوصى التقرير بتيسير إنشاء آلية دولية مستقلة لتنسيق وتوحيد المطالبات المتعلقة بالمفقودين، بمن فيهم الأشخاص المعرّضون للاختفاء القسري في سوريا، ونشير إلى أن لجنة التحقيق الدولية كانت أول من طالب بإنشاء هذه الآلية، منذ [تقريرها الأول](#) الصادر في 23/ تشرين الثاني/ 2011، وكررت هذا المطلب [في العديد من تقاريرها](#).

وطالب التقرير بمواصلة السعي إلى تحقيق المساءلة، مشيراً إلى أنه حتى الآن لم تجرِ مساءلة شاملة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها أطراف النزاع في سوريا، وفي مقدمتهم النظام السوري. كما أوصى بإجراء تقييمات مستقلة لتأثير العقوبات بغية تخفيف الآثار غير المقصودة على الحياة اليومية للسكان المدنيين.

¹³ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 108.

¹⁴ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 14 أيلول 2022، الفقرة 109.

نرحب في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بنتائج تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة وما قدّمه من توصيات، وندعم ولايتها وعمليات التحقيق التي قامت بها منذ تأسيسها في صيف 2011 حتى الآن، وقد قدمت الكثير للشعب السوري، ووثقت بشكل مهني ونزيه الانتهاكات التي وقعت ضده، ورّجبت دائماً بالتّقد الموجّه لبعض النقاط، وقامت بمراجعتها، وقد تعاونت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ الأيام الأولى لتأسيس لجنة التحقيق مع المحققين، وقدمت ما لديها من بيانات ومعلومات وعلاقات تواصل مع الضحايا وذويهم، ونؤكد على استمرار دعمنا لعمل لجنة التحقيق الدولية؛ لما له من أهمية استثنائية في ظلّ استمرار ارتكاب الانتهاكات الفظيعة في سوريا وبشكل خاص من قبل النظام السوري.

بالإمكان الاطلاع على تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة السادس والعشرين عبر [الرابط التالي](#).